الفصل الرابع

التقدم العلمى والتقنى المعاصر وعلاقته بعملية التنمية، وموقف المسلمين منه

ارتبط ازدهار الحضارات الإنسانية دومًا بنمو **القدرة الإنتاجية للإنسان فى مختلف جوانبها : المادية** (المتمثلة بوسائل ومعدات الإنتاج)، **والاجتماعية** (المتمثلة بمختلف العلاقات الإنسانية)، **والفكرية** (المتمثلة بالقدرات الإبداعية للعقل البشرى) **والدينية** (المتمثلة فى علاقة الإنسان بخالقه، وفهمه لرسالته فى هذه الحياة وبمصيره من بعدها).

وفى الحضارة المعاصرة تضاعفت القدرة الإنتاجية المادية للإنسان أضعافًا كثيرةً بحسن توظيف العلوم والتقنية فى قضية التنمية، ولكن بإهمال الدين بما فيه من الجوانب العقدية والعبادية والأخلاقية والسلوكية، أو بالمفاصلة بين العبادة والسلوك شقى إنسان هذا العصر شقاءً كبيرا فى ظل الوفرة المادية التى حققها، والتى لم تستطع إرواء الجوانب الروحية فيه. فقد أطغاه التفوق المادى وأغْراه بالكثير من المظالم والجرائم والتجاوزات فى ظل غيبة الإيمان بالله – تعالى – وبالآخرة والحساب والجزاء. ففى الوقت الذى يشكل التقدم العلمى والتقنى أهم العوامل المسؤولة عن النمو المادى (الاقتصادى والعمرانى والعسكرى) فى هذا العصر، يمثل الانحسار الدينى والأخلاقى والسلوكى وانعدام فهم الإنسان لحقيقة رسالته فى هذه الحياة كل أسباب المشاكل العالمية والحروب والتجاوزات والأزمات التى يعانى منها إنسان اليوم. فعلى سبيل المثال – لا الحصر – يمثل مردود التقدم العلمى والتقنى اليوم نسبة كبيرة من الزيادة فى معدل النمو الاقتصادى، وفى زيادة متوسط دخل الفرد خاصة فى الدول الأكثر تقدمًا فى مجال العلوم والتقنية،

وفى توظيفهما فى خدمة قضية التنمية، ولكن فى نفس الوقت نلاحظ أن هذه الدول هى أكثر بلاد الأرض تخلفا فى النواحى الروحية بما فيها من النواحى العقدية والتعبدية والأخلاقية والسلوكية، وفى ظل هذا الانحسار الروحى زادت معدلات الإصابة بالأمراض النفسية واضطراباتها، والانتحارات الفردية والجماعية، والتحلل الأسرى، وانفلات المرأة، وزعامة الأحداث، والتعايش أو المعاشرة بين الجنسين بلا رباط شرعى، والشذوذ والانحطاط الجنسى بمختلف أشكاله، والتشريع بزواج الأمثال، والتشريع للتبنى فى ظل هذه الأوساط العفنة، كل ذلك يسود اليوم أكثر المجتمعات تقدما فى العلوم والتقنية، وازدهارا فى العمارة، ورواجا فى الاقتصاد مما انحط بالإنسانية عندهم إلى ما دون الحيوانية بمراحل عديدة؛ لأن الحيوان بفطرته التى فطره الله – تعالى – عليها لا ينحط إلى مثل هذا الدرك الأسفل من السلوك أبدا.

التقدم العلمى والتقنى فى العالم الغربى المعاصر:

وعلى الرغم من مكانتها المرموقة فى مقدمة الدول التى أخذت بأسلوب التقدم العلمى والتقنى فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لها فى مطلع هذا القرن سياسة مرسومة لذلك، بل اعتمدت فى نهضتها العلمية والتقنية على الاستجابة لما يستجد من أمور، إلا أن ظهور عدد من التحديات فى فترات محددة من التاريخ الحديث قد استدعى وضع سياسات علمية/ تقنية مؤقتة لمواجهة تلك التحديات، وكان ذلك من مثل الزج بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول فى الحرب العالمية الثانية مما كان له الحافز الأكبر لتكثيف جهود العلماء والتقنيين فى تطوير تقنيات النواحى العسكرية ووضع كل الإمكانات العلمية والتقنية المتاحة لهم فى خدمة أهداف الحرب، وكان من أخطر النتائج المتمخضة عن ذلك تصنيع القنبلة الذرية واستخدامها ضد المدينتين اليابانيتين هيروشيما ونجازاكى المكتظتين بالسكان وبالمصانع بعد استسلام الجيش الياباني.

ثم كان فى تفجير الاتحاد السوفيتى لقنبلته الهيدروجينية، وتتابع التفجيرات عند العملاقين المتصارعين، ثم فى اندلاع الحرب الكورية دافعًا أكبر

لتركيز الإنفاق على البحوث والتقنيات العسكرية، وجميع ما يتعلق بهما من صناعات، فأعطيت التطبيقات الخاصة بالنمو الاقتصادى والاجتماعى المركز الثانى.

وبعد ذلك بقليل جاء إطلاق الاتحاد السوفييتى للقمر الصناعى «سبوتنيك» فى سنة ١٩٥٧م مفاجأة مزعجة للولايات المتحدة الأمريكية، ردت عليها بإنشاء وكالة الفضاء الأمريكية، وبتحديد هدف لها يتمثل فى إنزال إنسان على سطح القمر بنهاية الستينيات من القرن العشرين، وقد تحقق ذلك فعلاً فى سنة ١٩٦٩م.

وعلى الرغم من ذلك فقد بدأ فى مطلع السبعينيات ظهور مجموعات ضغط عديدة فى المجتمع الأمريكى حاملة راية العداء للتطور التقنى المتسارع، انطلاقًا من المعاناة الشديدة التى لاقتها القوات الأمريكية الغازية أثناء حرب ڤييتنام، وتحسبًا لخروج التقنية الحديثة عن نطاق السيطرة، وتخوفًا من ازدياد تلوث البيئة، وقد أدى ذلك إلى خفض نفقات الدفاع العسكرى إلى ٩,٩ بليون دولار فى سنة ١٩٧٦م، مما أدى إلى ازدياد نفقات البحث والتطوير فى قضايا التنمية الاجتماعية وفى القضايا العلمية غير العسكرية من مثل الأبحاث التى صممت لمواجهة مشكلة الطاقة، والبحث عن مصادر بديلة للفحم والنفط والغازات الطبيعية على وجه الخصوص. ولكن جاءت قضية إنتاج الاتحاد السوفيتى السابق لأسلحة الدمار الشامل من أمثال الصواريخ العابرة للقارات والحاملة للرؤوس التقليدية وغير التقليدية الفتاكة من مثل الرؤوس النووية والكيميائية والجرثومية حافزا لمعاودة الغرب وفى مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية للدخول إلى حلبة السباق فى مجال أسلحة الدمار الشامل وكان التفكير فى مواجهتها بمشروع حرب النجوم، الذى يعتمد على إعادة توجيه هذه الصواريخ الموجهة إلى الأراضى الأمريكية وأراضى حلفائها إلى مصادر إطلاقها أو تفجيرها فى الجو باستخدام تقنيات معقدة للغاية تعتمد فى عملها أساسًا على أشعة الليزر. وتم بذلك تحويل بحوث العلوم والتقنية إلى الناحية العسكرية من جديد. فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية فى إنتاج وتكديس أسلحة الدمار الشامل بكميات تفوق بأضعاف عديدة مخزون الاتحاد السوفيتى السابق منها.

ويعتبر ما يصرف اليوم فى الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير البحوث العلمية والتقنية وتوظيفها من أجل تنمية القدرات العسكرية من أكبر المبالغ التى تصرف فى العالم، وذلك للمحافظة على تفوقها العسكرى والاقتصادى.

التجربة اليابانية: تمثل اليابان نموذجًا حيًّا لأثر التقدم العلمى والتقنى على النمو الاقتصادى، وتجربة فريدة للنجاح فى الحصول على التقنية، واستيعابها، وتوطينها، وإبداع تقنيات محلية فى معظم القطاعات الاقتصادية بشكل منهجى، تدريجى ومدروس بعيدا عن القضايا العسكرية.

ففى خلال الحرب العالمية الثانية تم تدمير الصناعة اليابانية تدميرًا كاملاً، وكان ضرب مدينتى هيروشيما ونجازاكى الصناعيتين بالقنابل الذرية صدمة أيقظت اليابانيين على خطورة الفجوة التى تفصلهم عن العالم الغربى فى مجال العلوم والتقنية، خاصة وقد بلغ عدد الضحايا فى هاتين المدينتين المنكوبتين أكثر من ثلاثمائة ألف قتيل، وأضعاف هذا العدد من الجرحى والمعوقين والمشوهين، بالإضافة إلى التدمير الكامل للمدينتين، وإلى تلوث كل شيء: الهواء والماء والتربة والنباتات والحيوانات والحليب النازل من أضراع الحيوانات اللبونة بالإشعاع، مما أدى إلى انتشار العديد من الأمراض المستعصية والمستحدثة، وإلى تشويه الكثير من الأجنة حتى يومنا هذا وبعد أكثر من ستين عامًا على إسقاط هاتين القنبلتين الذريتين الضئيلتين إذا قورنتا بأى من المخزون النووى عند القوى المتصارعة اليوم أو عند الكيان الصهيونى الغاصب لأرض فلسطين.

وعندما شعر اليابانيون بخطورة الفجوة العلمية والتقنية التى تفصلهم عن العالم الغربى، صممت القيادة اليابانية ومن خلفها الأمة على اجتياز تلك الفجوة وتحقيق التقدم العلمى والتقنى، والوثوب إلى مركز الصدارة فيهما – على الرغم من ندرة الموارد الطبيعية فى بلادهم – ومهما كان الثمن وكانت التضحيات.

وبالفعل استطاع اليابانيون – وفى أقل من ربع قرن من الزمن – أن يحققوا قدراً مذهلاً من التقدم العلمى والتقنى، كان له مردوده العظيم على مجمل

النشاط الاقتصادى فى البلاد، وعلى مستوى المعيشة فيها، وعلى قدرة اليابان التنافسية فى العالم، وعلى سعر عملتها. وانتقمت اليابان لهزيمتها العسكرية ولضحاياها فى الحرب العالمية الثانية بصفة عامة ،ولضحايا هيروشيما ونجازاكى بصفة خاصة، وذلك بإذلال الاقتصاد الغربى وفى مقدمته الدولار الأمريكى عند أقدام الين اليابانى.

وقد قامت اليابان فى السنوات الخمس الأولى من نهضتها بالتركيز على صناعة الصلب وما تحتاجه من خامى الحديد والفحم الحجرى، ثم وجهت اهتمامها بعد ذلك إلى كل من الصناعات الثقيلة، والكيميائية، والإلكترونية، وإلى زيادة مقدرتها التنافسية فى مجال التجارة الدولية.

ومنذ مطلع السبعينيات بدأت الصناعة اليابانية تتوجه إلى مختلف الأنشطة، وتحقق قفزات تقنية متميزة، إلا أنها بدأت تواجه بمخاطر الزيادة فى تلوث البيئة، وارتفاع أجور الأيدى العاملة، وعدم توفر المواد الخام اللازمة للصناعة، ونتيجة لذلك فقد بدأت التركيز على الصناعات التى تحتاج إلى معرفة مكثفة من مثل صناعات الحواسيب الإلكترونية، وأجهزة التحكم الذاتى، وغيرهما من الأجهزة الإلكترونية المعقدة.

وهناك عوامل كثيرة ساعدت اليابان على تحقيق تقدمها العلمى والتقنى والاقتصادى من أبرزها القيادة السياسية الواعية والإرادة القومية المخلصة، والسياسات العلمية والتقنية المحددة، وتوفر المناخ السياسى المستقر، والمبادرات الصحيحة للدولة متمثلة فى التشريعات المختلفة المعينة على تحقيق هذه النهضة، وعلى إعداد القوى البشرية اللازمة من العلماء والتقنيين والعمالة الماهرة المدربة، والإدارة القادرة، وتوفير رؤوس الأموال اللازمة، وغير ذلك من عوامل توظيف التقدم العلمى والتقنى فى خدمة قضية التنمية.

وكانت اليابان رائدة فى نقل التقنيات الغربية إلى ديارها، وتطويعها وتطويرها وتوطينها وإعادة تصديرها إلى الأسواق العالمية، فى عملية من الإغراق

والقدرة على المنافسة لم تسبقها إليها دولة أخرى باستثناء الصين فى السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من هذا النجاح المادى المنقطع النظير إلا أن انفتاح اليابان على الحضارة الغربية قد أضر بشعبها ضررا بليغا من ناحية وذلك بسبب ما نقله الغربيون إلى الشعب اليابانى من مختلف صور التحلل الأخلاقى والسلوكى والدينى، فقد بدأ شباب اليابان فى تقليد الغربيين فى تحلل الأسرة، وانفلات المرأة، وزعامة الأحداث، وقد كان الشعب اليابانى من الشعوب المحافظة على قدر من القيم الأخلاقية والسلوكية لأن البوذية ليست دينا بقدر دعوتها إلى شيء من مكارم الأخلاق، ولذلك دعا إمبراطور اليابان عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة أصحاب الديانات فى العالم لتقديم ما يدينون به لعل اليابانيين يختارون من بينها دينا لهم، فأسرع إليهم من أصحاب الديانات المنحرفة مئات الدعاة، وتقاعس المسلمون عن ذلك ومن هنا بدأت بوادر الانهيار الإنسانى فى اليابان، تلك الدولة الناهضة علميا وتقنيا واقتصاديا بشكل ملحوظ.

تجارب أخرى: فى محيط الدول النامية علميا وتقنيا واقتصاديا فى الآونة الأخيرة تبرز كل من كوريا الجنوبية والشمالية والهند والصين كدول كانت فى عداد الدول المتخلفة ثم استطاعت تحقيق قدر من التقدم العلمى والتقنى خلال العقود القليلة الماضية وصل بها إلى مصاف الدول المتقدمة علميا وتقنيا، وقد استطاعت هذه الدول توظيف ذلك التقدم فى عملية التنمية الاقتصادية بنجاح على الرغم من الصعوبات التى واجهت كلاً منها.

ففى بداية الستينيات، وبعد خروجها من حرب التقسيم الكورية مباشرة، وضعت كوريا الجنوبية برنامجًا للتنمية مؤسسًا على التقنية الحديثة استطاعت بواسطته تحقيق زيادة فى معدل التنمية السنوية يصل إلى ١٠٪ ولا يزال مستمرًّا حتى اليوم، كما استطاعت أن ترفع من صادراتها إلى مائة ضعف فى الفترة من أوائل الستينيات (١٠٠ مليون دولار) إلى سنة ١٩٧٨م (١٠ بلايين دولار) ولا يزال هذا التصاعد فى حجم الصادرات مستمرا إلى اليوم بمعدلات مذهلة للغاية.

وقد اعتمدت كوريا الجنوبية فى نهضتها على أسلوب نقل وتطوير التقنية، ثم إعادة تصديرها إلى السوق العالمية، وذلك عن طريق الشراء المباشر، والمشاركة، والتعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات، والحصول على عدد من العلامات التجارية وبراءات الاختراع، وغير ذلك من أساليب نقل التقنية وتوظيفها والاستحواذ عليها، وإن كان ذلك قد تم بمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية .

أما الهند، فقد اعتمدت على نفسها فى وضع أول برنامج للتنمية الاقتصادية قائم على التصنيع المحلى بتقنيات متواضعة جدا وذلك بعد حصولها على الاستقلال مباشرة فى سنة ١٩٤٧م، وكان الهدف من ذلك هو فى المقام الأول سد احتياجات السوق المحلية وليس التصدير إلى الخارج، ولكنها واجهت منافسة شديدة من التقنيات المتقدمة الوافدة إليها – على الرغم من كل تشريعات الحماية للصناعة الوطنية – فاضطرت فى النهاية لقبول نقل التقنيات الأجنبية بدلاً من التركيز على التقنيات المحلية .

وكان فى اتجاه السياسة الهندية إلى مثل هذا الانفتاح على العالم الخارجى أثره الكبير فى تطوير الصناعة، وتوفير كل من البنية الأساسية اللازمة لها . والخبرات العلمية والتقنية القادرة على القيام بها، ومراكز البحوث والتدريب المتطورة مما ساعد هذه الدولة التى كان يضرب بها المثل فى التخلف على تحقيق قدر هائل من القفزات العلمية والتقنية التى وفرت لها تقدما ملحوظا فى عدد من الصناعات الكبرى مثل صناعة السيارات والطائرات والصواريخ والحواسيب الإليكترونية، والنسيج، والأسلحة التقليدية والذرية المتطورة وما تستلزمه من تقنيات معقدة، كما أعانها على قدر غير قليل من التنمية الاقتصادية فى مواجهة الزيادة الرهيبة فى تعداد السكان . وأصبحت الهند اليوم فى مصاف الدول المتقدمة علميا وتقنيا على الرغم من كثافتها السكانية العالية والزيادة المطردة فى تعداد سكانها، وعلى الرغم من مواردها الطبيعية المحدودة .

من مشاكل التقدم العلمي والتقني المعاصر :

فى كل هذه العمليات التنموية - سواء ما تم منها فى الدول الصناعية الكبرى أو فى الدول النامية التى أخذت بالأسباب - كان الاهتمام منصبًّا على النواحى المادية فقط ومن أبرزها النمو الاقتصادى والعسكرى، بينما أهمل النمو الإنسانى وفى مقدمته الفهم الصحيح لرسالة الإنسان فى هذه الحياة عبداً لخالقه العظيم، مطالبًا بعبادته - تعالى - كما أمر، وبحسن القيام بواجبات الاستخلاف فى الأرض بعمارتها وإقامة عدل الله فيها.

ولو أن العملية التنموية كما تمت فى الدول المعاصرة - الكبرى منها والصغرى على حد سواء - رافقتها ضوابط دينية تنبع من عقيدة صحيحة منبثقة عن وحى إلهى محفوظ بحفظ الله، لتعدت آثارها الحدود المادية للنمو الاقتصادى والاجتماعى، وامتدت إلى عملية النمو الشامل للمجتمعات الإنسانية بكل أبعادها المادية والروحية، وهو أول ما تفتقر إليه المجتمعات المعاصرة على تباين مستوياتها، فالإنسان اتزان دقيق بين المادة والروح، فإذا طغت إحدى هذه المكونات البشرية على الأخرى أخرجت الإنسان من إطار إنسانيته وأفقدته توازنه فى هذه الحياة. وتكفى فى ذلك الإشارة إلى ما تنفقه الدول الصناعية الكبرى اليوم من أموال على إنتاج آلة الحرب، وفى عمليات الاستخبارات والتجسس والتصنت، وعلى برامج الفضاء ومحاولة السيطرة عليه، فى الوقت الذى يعيش فيه أكثر من ثلاثة أرباع سكان الأرض دون حد الكفاف، وتتهددهم المجاعات، وموجات الجفاف، ونوازل الزلازل والبراكين والعواصف والأعاصير، وكوارث الأمراض الفتاكة دون أن تتحرك نوازع الرحمة فى قلوب أصحاب القرار فى الدول الغنية فتحول شيئًا من هذه البلايين المهدرة إلى مساعدة هؤلاء المنكوبين فى الدول الفقيرة على مواجهة تبعات الحياة. كما تكفى الإشارة إلى أنانية أهل الشمال فى استئثارهم بأسباب التقدم العلمى والتقنى، وعدم تسخيرها فى حل مشاكل التخلف والفقر والمرض فى دول العالم الثالث. فعلى الرغم من كل العمليات الاستعراضية التى

تقوم بها منظمة الأمم المتحدة والهيئات العديدة المنبثقة عنها، وعلى الرغم من كثرة حوارات الشمال والجنوب، وتعدد أشكال المساعدات الدولية، وقوافل الإغاثة التنصيرية المتدثرة برداء الرحمة المزيفة، **فلا تزال دول العالم الثالث تئن تحت أثقال الديون للدول الغنية** وأغلبها تراكمات للربا الفاحش عامًا بعد عام، حتى أن بعض الدول الفقيرة أصبح دخلها القومى كله لا يكفى لسداد فوائد ديونها للدول الصناعية الكبرى. وتركز دول الشمال على ترك دول الجنوب ضعيفة تابعة ذليلة، تقدم ما بأرضها من خيرات ومواد أولية بأزهد الأسعار للدول الصناعية الكبرى، وتستهلك فائض بضائعها بأعلى الأسعار حتى يزداد تراكم الديون عليها عاما بعد عام فيسهل التحكم فيها وفرض الإرادة السياسية للدول الكبرى عليها دون أدنى قدر من الشفقة أو الرحمة أو الإنسانية أو العدل.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإننا ندرك أن جزءًا كبيراً من المساعدات الأجنبية التى تقدم للدول النامية كان ولا يزال يوجه إلى مشاريع غير إنتاجية، لا تخدم الاقتصاد المحلى بصورة جدية، وليس لتلك المساعدات الأجنبية أدنى علاقة بتطوير الإمكانات العلمية والتقنية الذاتية للإنتاج، لأنها توجه إلى مشاريع مثل إقامة الفنادق الضخمة، وصالات القمار العملاقة، والملاعب الرياضية الباذخة، ودور الأوبرا الفارهة، وغيرها من صور الترف المادى والإفساد التى لا تحتاجها الدول الفقيرة فى المراحل الأولى من نموها على الأقل.

وقد أدرك المتبصرون بأمور العالم الثالث مؤخرا أن عملية المساعدات الدولية ما هى إلا ستار لأعمال الاستخبارات والتجسس، وفرض القيم الغربية الساقطة، ولمحاولة الهيمنة الكاملة على مقدرات الدول الفقيرة، والتحكم فيها واصطناع وشراء العملاء الذين يعملون لصالح الدول الصناعية الكبرى. وتكفى هنا الإشارة إلى أن هيئة المساعدات الأمريكية فى مصر هى أكبر تجمع أمريكى مدنى له الصفة الحكومية خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية، ودور هذا التجمع فى جمع المعلومات، وفى شراء الذمم، وتوظيف العملاء، وبث الفتن، والتجسس

المحمى بالقانون على البلد، والعمل على إثارة الأقليات، والعزف على التناقضات، وإعطاء المال باليمين واسترداده بالشمال، ومحاولة النيل من سيادة الدولة بالتدخل المباشر وغير المباشر فى أدق القضايا الوطنية، وتشجيع الأقليات الدينية والعرقية والمذهبية على التذمر والتململ والتمرد باستمرار، كل ذلك وغيره لا يخفى على عاقل، ومن أمثلته الصارخة اليوم تمرد الأقلية المسيحية على الأكثرية المسلمة فى مصر وفى غيرها من الدول العربية بشكل فاق كل حدود العقل والحكمة والمصلحة الوطنية، وبصورة دفعت تلك الأقلية الضئيلة والتى عاشت فى كنف ورعاية وعدل الأكثرية المسلمة لأربعة عشر قرنا أن تتطاول على دين الله وكتابه وخاتم رسله بشكل يخرج على أقل حدود الأدب والذوق والمنطق السوى، بل على أقل حقوق المواطنة التى يطالبون بها.

وقد كان لتركيز دول الشمال على توظيف كل رصيدها من التقدم العلمى والتقنى فى عملية الإنماء المادى وحدها مردوداته السيئة على مجتمعاتها قبل أن يكون على بقية دول العالم، فقد صاحب ذلك ازدياد واضح فى معدلات الجريمة، وفى تقنيات أدائها، وفى انتشار إدمان كل من المسكرات والمخدرات، وزيادة تفكك الأسرة، وتحلل المرأة وجنوح الأحداث، وفى المبالغة من التحلل من أبسط القيم الأخلاقية، وزيادة الإصابة بالأزمات النفسية، والانهيارات العصبية، وبالأمراض المستعصية المستحدثة والقديمة، وبالرعب الشديد من مخزون أسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية المتطورة من مثل الأسلحة النووية والكيميائية والجرثومية عند مختلف أطراف الكتل المتصارعة والتى تزداد تكدسا يوما بعد يوم فوق أرض تتعرض لحوالى مليون هزة أرضية سنويا، ولاحتمالات الثورات البركانية والعواصف والأعاصير المدمرة، والرعد والبرق وما يمكن أن يصاحبه من الصواعق والحرائق، وأخطار الشهب والنيازك والأشعات الكونية المتسارعة وغير ذلك من النوازل والكوارث، واحتمال ارتطامها بأحد مخازن أسلحة الدمار الشامل ليس مستبعدا أبدا، وعواقب ذلك كله لا يعلمه إلا الله.

التقدم العلمى والتقنى فى الدول الإسلامية المعاصرة :

تقع غالبية الدول الإسلامية المعاصرة فى زمرة الدول النامية، التى تجرى فيها محاولات للحاق بركب التطور العلمى والتقنى وتوظيفه فى عملية التنمية، إلا أن تلك المحاولات لا تزال تتعثر فى خطط عشوائية غير مستهدية بالمنهج الصحيح، وذلك لأن الحدود الدنيا من المقومات اللازمة لمواجهة مثل هذه العملية المصيرية لا تتوفر لأى من هذه الدول بمفردها وقد انفرط عقدها إلى أكثر من (٥٧) دولة ودويلة بالإضافة إلى أقليات تقدر بمئات الملايين فى بعض الأحوال .

فالكثافة السكانية الكبيرة لدى كل من إندونيسيا، وبنجلادش، وباكستان، وتركيا، ومصر، ووجود أعداد من الكفاءات العلمية والتقنية والإدارية النادرة لديها، يعوزها فيما يعوزها المال، والوفرة المالية لدى الدول الأخرى خاصة الدول النفطية منها تعوزها الكثافة البشرية، والمهارات العلمية والتقنية والإدارية اللازمة لعملية التنمية .

يضاف إلى ذلك افتقار الدول الإسلامية المعاصرة – فى غالبيتها – إلى القيادات السياسية الواعية لأخطار الوقت، والقادرة على توفير قدر من الاستقرار السياسى لشعوبها، والمستوعبة لأخطار تخلف تلك الشعوب العلمى والتقنى والتنموى على واقعها ومستقبلها ومصيرها، خاصة وأننا نمر اليوم بظروف لم يعد من الممكن فى ظلها أن نضيع المزيد من الوقت، فى عالم تقاربت المسافات، وتسارعت وسائل السفر والاتصالات فيه، وتقاطعت الحضارات وتعارضت المصالح فى غيبة كاملة من الوعى بحقيقة الأخوة الإنسانية وحتمية المصير الواحد .

ومسؤولية التقدم العلمى والتقنى فى العالم الإسلامى المعاصر ملقاة بالدرجة الأولى على كواهل القيادات السياسية قبل القيادات العلمية والتقنية والتعليمية، وذلك لأنه بغير سلسلة من القرارات السياسية الشجاعة والمدروسة بعمق فإن مجتمعاتنا المتخلفة، وأنظمتنا الإنتاجية البدائية أو شبه البدائية، وأجهزتنا الإدارية القاصرة ستظل دومًا عائقًا أمام التغيير السريع، مهما توفر لنا من العلماء والتقنيين .

ويجب أن يعى المسلمون أن مجرد إعادة تخطيط المدن، ورصف الشوارع، وبناء الجسور، وتشييد القصور، وإقامة العمائر والمساكن غير كافٍ لتحويل المجتمع إلى مجتمع متقدم، وأن الزيادة المطردة فى عدد خريجى الجامعات، حتى لو كانوا من حملة أعلى الشهادات، وتراكم مختلف أدوات التقنية الحديثة – على فائدتها الكبيرة – لا يمكن أن يصنع مجتمعًا متقدمًا محققًا لتملك زمام العلوم والتقنية وتوظيفهما فى خدمة قضية التنمية، لأن ذلك يحتاج أول ما يحتاج إلى التوجه العام للأمة ، وإلى العديد من السياسات المنظمة، والمؤسسات المنفذة، والكفاءات المتنفذة، والبنى التحتية اللازمة، والأطر الإدارية المنضبطة، والتمويل السخى، **وعلى ذلك فإن الجزء الأكبر من مسؤولية التقدم العلمى والتقنى أو التخلف فيهما تقع على كاهل الحكومات، وهى التى بيدها القدرة على استكمال عناصر النهضة العلمية والتقنية أو إهمالها**، ويتمثل ذلك فى مراجعة شاملة لنظم التعليم وبرامج الإعلام، من أجل إيجاد الوعى العلمى العام فى الأمة والتشجيع عليه، كما يتمثل فى توفير أدوات البحث العلمى من المختبرات والأجهزة وحقول التجارب، والمكتبات ومراكز المعلومات والتوثيق العلمى، واستكمال القوى البشرية من الأفراد العلميين والتقنيين ومساعديهم من الفنيين، وتوفير الإنفاق المادى اللازم للبحث العلمى وتطبيقاته، وتهيئة المناخ الاجتماعى المناسب لتقدمه، والتعاون فى ذلك مع مختلف الدول الإسلامية، فى محاولة جادة للحاق بالركب وسد الفجوة الهائلة التى تفصلنا فى زمرة الدول المتخلفة أو النامية عن الدول المتقدمة علميًّا وتقنيًّا.

ومن أبلغ المؤشرات على عمق هذه الفجوة واتساعها **تدنى إنفاق الدول النامية (بما فيها الدول الإسلامية) على توظيف البحث العلمى من أجل التنمية، والذى لا يتعدى ١,٦٪ من مجموع إنفاق دول العالم، بينما يبلغ ذلك ٩٨,٤٪ فى الدول المتقدمة علميًّا وتقنيًّا، منها ٦٦,٢٪ فى دول المعسكر الغربى، و٣٢,٢٪ فى دول المعسكر الشرقى، وتزداد دلالة ذلك المؤشر حدة إذا علمنا أن عدد سكان الدول النامية والفقيرة يمثل أكثر من ثلاثة أرباع سكان الأرض.**

وتبين الدراسات العديدة أن الدول المتقدمة تنفق بين ٢٪ و٤٪ من **إجمالى ناتجها القومى** على عمليات التقدم العلمى والتقنى وتوظيف البحث العلمى من أجل التنمية (على ضخامة ناتجها القومى)، بينما لا تنفق الدول النامية فى المتوسط أكثر من ٠,٠٣٪ من ناتجها القومى (على ضآلته) . فكل من إندونيسيا، وإيران وباكستان على سبيل المثال تنفق حوالى ٠,٢٪ من ناتجها القومى على البحث العلمى والتقنى وتوظيفهما فى مجال التنمية، بينما تنفق كل من بنجلادش والسودان حوالى ٠,٣٪، ومصر حوالى ٠,٧٪ من ناتجها القومى .

وبالإضافة إلى ضعف الإنفاق على البحث العلمى والتطوير فى الدول النامية، فإن تخلف هذه الدول فى مجال العلوم والتقنية وفى توظيفهما فى عمليات التنمية يتجسد فى بُعد آخر هو النقص المخل فى أعداد المتخصصين من العلماء والتقنيين والعمال المهرة، والتفاوت المذهل بين نسبتهم إلى تعداد السكان فى مجتمعاتهم، ونسبة نظرائهم فى الدول المتقدمة .

وقد زاد الطين بلة أن هذه الدول المتخلفة، علميًّا وتقنيًّا والتى تعانى من عجز واضح فى أعداد المتخصصين، تعانى أيضًا من سوء استخدام القدرات البشرية المحدودة لديها، أو من الاستخدام الناقص لعلمهم ومهاراتهم وذلك بوضع هذه الكفاءات فى غير موضعها، أو باستنزافها فى المناصب الإدارية البعيدة كل البعد عن تخصصاتها، أو بمحاربتها والاستغناء عنها حتى تضطرها للهجرة إلى الدول الغنية .

وانطلاقًا من ذلك وغيره فإننا نجد أن عملية التقدم العلمى والتقنى والقدرة على تنميتها وتطويرها بطريقة مستمرة، وعلى توظيفها فى قضية التنمية الشاملة تسير ببطء شديد فى كل دولة أو دويلة من الدول والدويلات الإسلامية، التى يفوق عددها اليوم سبعة وخمسين، والتى لم تتخذ بعد خطوة عملية جادة من أجل تحقيق وحدتها، ولو على مراحل متطاولة، على الرغم من وحدة العقيدة التى تربطها، ووحدة التاريخ، والمصير، واللغة (فى كثير منها)، وعلى الرغم من تجاور الأرض، وتشابك المصالح، وتكامل الطبيعة الجغرافية والمناخية، واتفاق

العادات والعبادات والأخلاق والمعاملات والسلوك، وتكامل الاقتصاد، ووحدة الأعداء وتعاظم أخطار التحديات المعاصرة، وعلى الرغم من وضوح الرؤية لأهمية الوحدة لدى الكافة، حكامًا ومحكومين لأنه لم يعد ممكنًا للكيانات الصغيرة أن تتعايش بحرية مع التكتلات الكبرى التى تتكامل فيها الطاقات البشرية والموارد الطبيعية من مثل الولايات المتحدة الأمريكية، واتحاد الجمهوريات الروسية، والصين والهند. وقد وعت أوروبا الغربية هذا الدرس فبدأت – على الرغم مما بين دولها من خلافات عرقية، ولغوية، وعقائدية، وتاريخية، وتنافسات على الأسواق الدولية، ومصالح متعارضة كثيرة – فتوحدت على مراحل متتالية بدأتها بالسوق الأوروبية المشتركة من أجل التعاون فى التخطيط، والتنسيق بين الإنتاج، وتبادل المعلومات بهدف توحيد الاقتصاد، وتقليل التنافس الضار، وتبع ذلك توحيد الأمور الداخلية والعسكرية والسياسية فى تسلسل منطقى جاد، خالٍ من الاندفاعات العاطفية الجوفاء حتى وصلت (٢٥) دولة أوروبية إلى التوحد فى دولة لها قيادة سياسية واحدة، وقيادة عسكرية واحدة، وبنك مركزى واحد، وعملة واحدة، وعلم واحد. ولا تزال دائرة توحد الدول الأوروبية مفتوحة أمام العديد من دول أوروبا الشرقية انطلاقا من حقيقة أطلقها علماء الاجتماع بأنه لم يعد هناك مجال لتجمع بشرى أقل من ثلاثمائة مليون نسمة أن تكون له بصمة على مجريات الأحداث العالمية، بل سوف تظل هذه الكيانات الصغيرة توابع ذليلة للقوى الكبرى لا تملك من أمرها شيئاً فى عالم التكتلات الذى نعيشه.

وفى الوقت الذى تشتد فيه الحاجة إلى وحدة الأمة الإسلامية؛ خاصة بعد اجتياح كل من العراق وأفغانستان بواسطة القوات الأمريكية وحلفائها، وتهديد المنطقة الإسلامية كلها بواسطة هذه القوات المحتلة وجرائمها قد بلغت الآفاق وبعد دفن المسلمين أحياءً بعشرات الآلاف فى كل من البوسنة والهرسك وكوسوفا وغيرها من دول البلقان، وبعد اجتياح الهند لكشمير المسلمة وسحق المسلمين فيها، ومذابح المسلمين فى جنوب كل من الفلبين وتايلاند وفى كل من الشيشان

والسودان، وبعد اغتصاب فلسطين من قبل اليهود بتخطيط من الحركة الصهيونية العالمية، وبمباركة من الغربيين الذين يدعون نسبتهم إلى السيد المسيح (عليه وعلى نبينا الكريم وعلى أنبياء الله أجمعين أفضل الصلاة وأزكى التسليم)، وبتأييد من الملحدين الروس الذين كانوا يدعون أن الدين أفيون الشعوب، وكان يُظن أنهم يحاربون كل الأديان، فكشفت الأيام أنهم لا يحاربون إلا الإسلام. وفى سنة ١٩٤٨م تم زرع الكيان الصهيونى الغاصب لأرض فلسطين كسرطان فى قلب الأمة الإسلامية ومصدر تهديد دائم لها بدعم ومساندة العالم الغربى وبزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وتحت هيمنة هذا الجسم الغريب تم هدم أكثر من أربعمائة مسجد فى أراضى فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨م، وتحويل بعضها إلى خمارات أو نوادٍ ليلية أو حظائر للحيوانات أو متاحف أو معابد لليهود، وبعد تدنيس أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، وغيره من مقدسات المسلمين فى فلسطين المحتلة والتهديد بهدمها، وبعد الاعتداء على الممتلكات والأعراض، وإذلال الرجال، وتقتيل الأطفال والشيوخ والنساء، وملء السجون والمعتقلات بالآلاف من أبناء المسلمين الذين يستخدمون كفئران تجارب تحت إشراف وزارة الصحة للكيان الغاصب، واستخدام أسلحة الدمار الشامل من مثل الأسلحة الكيميائية والجرثومية المحرمة دوليًّا ضدهم، وبعد تهديم المنازل والمدارس والمستشفيات، والمساجد والكنائس والكليات والجامعات، واغتيال الآمنين من القيادات الدينية والسياسية، وبعد تدمير المفاعل النووى العراقى، وتهديد كل من المفاعل الباكستانى والإيرانى، وبعد سلسلة من الحروب الساخنة والباردة التى سقط فيها عشرات الآلاف من الشهداء، وسلسلة من المؤامرات المعلنة والمستترة التى استنزفت طاقات الأمة بمباركة من الغرب كله وفى مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها وأذنابها، تم فرض الاعتراف بهذا الكيان الغريب على عدد من الحكومات العربية رغم أنف شعوبها ورغم كون ذلك مخالفة شرعية كبيرة لأوامر الله – تعالى – ولأوامر رسوله ﷺ الذى قال: «إذا ديس شبر من أرض المسلمين فالجهاد فريضة على كل مسلم ومسلمة...».

وبعد ضياع الجمهوريات الإسلامية فى كل آسيا الوسطى والصين والفلبين، واحتلال أفغانستان من قبل الاتحاد السوفيتى السابق واندحاره منها، ثم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأذنابها الذين غزوا كذلك أرض العراق وسوف يندحرون منهما إن شاء الله – تعالى –، واضطهاد المسلمين فى كل من الهند (خاصة فى ولايتى جامو وكشمير وغالبيتهما الساحقة من المسلمين)، ومطاردة المسلمين فى كل من تايلاند، وبورما، وسيريلانكا وغيرها من دول جنوب شرقى آسيا وفى العديد من الدول الأفريقية، وبعد المد الصليبى الحاقد إلى غالبية دول المسلمين، والمؤتمرات المتعددة الداعية إلى تنصير مسلمى العالم علنا وفى وقاحة وعدوانية واضحتين، وبعد ذلك كله لم تتحرك النخوة الإسلامية فى عروق أى من الحكام فى العالم الإسلامى للعمل على توحيد هذه الأمة التى وصفها رسولنا – صلوات الله وسلامه عليه – بأنها «كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائرالجسدبالسهر والحمى»[1] بل على النقيض من ذلك تمامًا، كثرت خلافاتهم الفكرية، ونزاعاتهم الحدودية، واشتعلت نار العداوة والبغضاء بينهم والتى غرسها وكرَّسها الاستعمار بفرض قيادات على مختلف دول ودويلات العالم الإسلامى اشتهرت بعدائها للإسلام، وقناعتها بأفكار ومعتقدات وضعية متعارضة حتى يحول ذلك دون توحد هذا الجسد الواحد الذى مزقته القوى الاستعمارية الغاشمة، ولا تزال تعمل ليل نهار على المزيد من تمزيقه عرقيا ومذهبيا ودينيا كما تفعل جيوش الولايات المتحدة الأمريكية الغازية اليوم بالعراق، وتخطط لغيره من الدول العربية والمسلمة وذلك من أجل التمكين للكيان الصهيونى الغاصب لأرض فلسطين من مزيد من الهيمنة على المنطقتين العربية والإسلامية والحيلولة دون عودة وحدة المسلمين. ولا حول ولا قوة لنا إلا بالله العلى العظيم.

وفى الوقت الذى يشتد فيه الإلحاح على ضرورة تحقيق تقدم علمى وتقنى فى العالم الإسلامى يساير العصر، ويجبر الفارق الرهيب بيننا وبين الدول المتقدمة

(١) الحديث: «مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى». (رواه كل من الأئمة البخارى ومسلم وأحمد).

علميًّا وتقنيًّا، والذى يزداد باطراد تعاظمًا وخطرًا يوما بعد يوم، نجد تفتت الأمة الإسلامية واستعار الخلافات بينها، وانهيارها اقتصاديا وتعاظم ديونها، بالإضافة إلى انتشار الأمية بين الغالبية من أبنائها، وانعدام الاستقرار السياسى عند أى منها، والافتقار إلى مناخ الحرية فى ظل الغالبية من حكوماتها، وامتهان كرامة الإنسان، وضياع حقوقه فى معظم دولها، نجد ذلك كله يقتل أية محاولة للنهوض العلمى أو التقنى أو التنموى بالدول الإسلامية، ويجهضها فى مهدها، فنرى هجرة العقول والأيدى الماهرة، وتهلهل البنيات الأساسية اللازمة، والندرة فى الكفاءات القيادية القادرة، والخبرات العلمية والتقنية المبدعة، والعمالة الفنية الماهرة.

وفى الوقت الذى يشتد فيه الطلب على التقنيات الحديثة، وعلى ضرورة توظيفها بكفاءة فى عمليات التنمية، نجد السياسات العلمية والتقنية للغالبية الساحقة من الدول الإسلامية – إن وجدت – تفتقر إلى وضوح الهدف، وبعد النظرة، وعمق الفكرة، لأنها فى غالبيتها عفوية ارتجالية وغير مدروسة.

وفى الوقت الذى يملى فيه التقدم العلمى والتقنى فى دول الشمال على غالبية دول الجنوب (وفيها الدول الإسلامية) استنزاف ثرواتها المحدودة فى شراء ما تحتاجه من الغذاء، والكساء، ووسائل المواصلات والاتصال، والسلاح، وغير ذلك من منتجات التقنية الحديثة بأسعار مبالغ فيها جدا، ثم يكويها بالديون المحملة بالربا الفاحش فى أغلب الأحيان، فإننا لا نكاد نجد فى كل دول ودويلات العالم الإسلامى أية سياسة محددة للاستغناء عن هذه التبعية، وذلك الابتزاز – ولو على المدى الطويل. وحتى الدول الإسلامية التى تتوفر لها عوائد مالية كبيرة (كالدول البترولية) يمكن أن تعينها على تبنى خطط تنموية طموحة فإن عجز الكفاءات المحلية عن استيعاب التقنيات الحديثة، وعن نقدها وتطويرها تضع قيوداً كثيرة على إمكانية تحقيق التنمية، ومن هنا تلجأ هذه الدول إلى الكوادر المستوردة، فى حين أن التجربة الواقعية تؤكد على أن تطبيع التقنية وتحديثها لا يمكن أن يتم بأيدٍ مستوردة، ولا بأفكار وتصورات وقيم غريبة، ولا بمهارات فنية وإدارية واقتصادية أجنبية، وأن كل حالة تم فيها ذلك كانت فرصة طيبة لتدريب أبناء المسلمين، ولكنها أهدرت وإلى الأبد. وبذلك تهدر أموال النفط

فى أوجه من الترف والبذخ المخل الذى لا يبنى رجالا ولكن يفسدهم بالإغراق فى متع الحياة الفانية ويشغلهم عن قضايا الأمة الأساسية، أو تفيض أموال الدول المسلمة الغنية بمئات المليارات من الدولارات إلى بنوك أوروبا وأمريكا بدلا من استثمارها فى تنمية الدول المسلمة، فتعمر أموال المسلمين اليوم فى ديار الكفر والشرك والضلال وتترك غالبية دول العالم الإسلامى تعيش فيما تحت حد الفقر.

ولاشك أن الظروف الدولية المعقدة – وفى مقدمتها غرس قلعة تقنية متطورة فى أرض فلسطين المحتلة، تحت تصرف الكيان الصهيونى وتزويد هذه العصابات المحتلة الغاصبة بكل احتياجاتها المادية والفنية، وحمايتها عسكريا وسياسيا على مستوى جميع المنظمات الدولية للتغطية على جرائمها البشعة على مدى نصف قرن أو يزيد، وذلك من قبل دول الشمال وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأذنابها، وبتخطيط من الحركة الصهيونية الصليبية العالمية، وتعضيد من كل من الحركة الشيوعية الدولية ومجمع الكنائس العالمى، كل ذلك يفرض على الدول الإسلامية وبشكل حاد للغاية ضرورة استيعاب التقنيات الحديثة، وإعداد الكفاءات اللازمة لتطويرها محليًّا من أجل تحقيق نهضة علمية وتقنية قادرة على مسايرة العصر وعلى التنمية الشاملة للأمة والنهوض بقدراتها العسكرية اللازمة للدفاع عن أبنائها وللذود عن أراضيها ومقدساتها فى وقت نمت فيه القدرات النووية لكثير من الدول النامية من مثل **الكيان الصهيونى الغاصب لأراضى فلسطين المحتلة والهند وكوريا الشمالية وجنوب أفريقيا وغيرها**، فضلاً عن مخزون الدول الصناعية الكبرى، **فجميع الدراسات الاستراتيجية والعسكرية تؤكد على أن بعض الدول النامية لديها ترسانات نووية صغيرة، وأن أكثر هذه الترسانات تقدماً وتعقيدا هى تلك التى يملكها الكيان الصهيونى الغاصب لأرض فلسطين المحتلة**، والذى بدأ فى الإعداد لها منذ **زمن طويل، وأنتج منذ مطلع السبعينيات أكثر من مائتى رأس نووي كما أنتج صواريخ قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى والعديد من غير ذلك من أسلحة الدمار الشامل وفيها الأسلحة الكيميائية والجرثومية وقنابل اليورانيوم المنضب وغيرها.**

فإذا أضفنا إلى ذلك أكثر من **١٠٧٢٦ رأسًا نوويًّا استراتيجيًّا** تملكها الولايات المتحدة الأمريكية، **وما يزيد عن ٨٠٨٧ رأسًا مماثلا** تفوق سابقتها حجمًا وقدرة على التدمير لدى جمهوريات روسيا الاتحادية، وكلتا الدولتين تدعمان الاغتصاب الصهيونى لأرض فلسطين وتحميه، وتملكان العديد من أسلحة الدمار الشامل.

وإذا أضفنا أيضًا حقد الصهيونية العالمية على الإنسانية – بصفة عامة – وعلى الإسلام والمسلمين – بصفة خاصة – انطلاقًا من عقيدتهم الزائفة أنهم شعب الله المختار، وأنهم أبناء الله وأحباؤه، وأنهم هم وحدهم البشر، وأن الأمميين أو الأغيار ما هم إلا حيوانات خلقت على هيئة البشر ليكونوا فى خدمتهم! ومن ثم فهم يستحلون قتل غير اليهودى واستباحة أرضه وعرضه وماله تحت مسمى «الأغيار» الذين لا حرمة ولا حقوق لهم.

وإذا أضفنا إلى ذلك أيضا حقد اليهود على الإنسانية بسبب ما تعرضوا له عبر آلاف السنين من اضطهاد فى كل من روسيا وأوروبا نتيجة لؤمهم وخبثهم وخياناتهم وتآمرهم وغدرهم وحقدهم على غيرهم، ونتيجة لاستعلائهم الزائف وغرورهم الكاذب، أدركنا أخطار وجود أسلحة الدمار الشامل لدى مثل هؤلاء الحاقدين على البشرية والكارهين لها، وخطر وقوع الدولتين الكبريين فى حبائل عصابات الصهيونية العالمية المنتشرة بدهاء فى دهاليز حكومتيهما، والمؤثرة تأثيراً فاعلاً فى سياساتهما ومن ثم فى سياسات كل المنظمات الدولية.

يضاف إلى كل ما سبق أن البناء السياسى فى جميع الدول والدويلات الإسلامية المعاصرة، بل وفى جميع دول العالم الثالث لم يتطور إلى شكله الحالى من خلال التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل منها على المدى التاريخى الطويل كما هو الحال فى غيرها من دول العالم، بل كان للقوى الاستعمارية الدور الرئيس فى تحديد أشكال وحجوم هذا البناء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالى فإن هذه الدول – فى غالبيتها – لا تمثل وحدات اجتماعية، واقتصادية متكاملة أو شبه متكاملة فى ذاتها، لأن هدف القوى

الاستعمارية كان دومًا هو الإمعان فى تقطيع وتجزئة الوحدات المستعمَرَة، وخلق مشاكل الحدود أو الأقليات أو الخلافات الدينيه أو المذهبية أو العرقية أو الطبقية بينها حتى يسهل التحكم فيها واستنزاف خيراتها – سياسة فرِّق تَسُدْ – وقد طبقت هذه السياسة أبشع تطبيق فى دول العالم الإسلامى بواسطة القوى الاستعمارية وفى مقدمتها بريطانيا، ولا تزال تطبق حتى يومنا هذا بواسطة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كما يشاهد اليوم فى كل من العراق وأفغانستان وباكستان، وكما يرى فى مخططاتهم لغيرها من الدول إلى أن يفيق المسلمون من غفلتهم فيتحدوا.

ومن المشاكل الرئيسة التى تواجه دول العالم الإسلامى اليوم – بعد تفتيتها إلى أكثر من سبعة وخمسين دولة ودويلة – هى عجز أى منها عن القيام بمفرده بأى قدر من التقدم العلمى والتقنى أو من التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، وذلك لأنه إذا توفرت المقومات المالية لأى منها افتقرت إلى القوى البشرية، وإذا توفرت الأخيرة لدولة أخرى افتقرت إلى الأولى وهكذا. وليس هذا فحسب بل **إن الفائض المالى الضخم عن حاجة الدول البترولية قليلة الكثافة السكانية بدل أن يتحرك إلى الدول الإسلامية المجاورة، فإنه ينتهى به المطاف عادة إلى بنوك وخزائن الدول الكبرى**، التى تحرص كل الحرص على أن تبث فى وجدان كل دويلة من دويلات العالم الإسلامى إحساسها بذاتها وشخصيتها وكيانها، وتحذرها دومًا من خطر السيطرة عليها من جيرانها، فتزداد بذلك اعتمادًا على الدول الكبرى، وتبعية لها، والتصاقًا بها حتى تم غزو قلب العالمين العربى والإسلامى بواسطة جيوش الولايات المتحدة الأمريكية والمرتزقة من حلفائها وأذنابها منذ أوائل التسعينات من القرن الميلادى العشرين.

ونتيجة لهذه السياسة الشيطانية **بلغ حجم المعلوم من الأموال العربية فى بنوك ومؤسسات الدول الكبرى فى سنة ١٩٨٨م أكثر من ستمائة وعشرين مليارًا من الدولارات** حسب الدراسة التى نشرتها مجموعة البنوك الفرنسية العربية (اليوباف) هذا عدا أموال بقية الدول الإسلامية، وقد تضاعف هذا الرقم

اليوم أضعافا كثيرة فى وقت تحتاج التنمية فى الدول الإسلامية الفقيرة إلى شىء يسير من هذه المدخرات، بل تبتلع فيه فوائد الديون غالبية إنتاجها ليظل الربا الفاحش يمحق إنتاجها عاماً بعد عام ويثقل كاهلها بمزيد من الديون، وشياطين اللعبة السياسية قد أتقنوها بدهاء الأبالسة، فحرموا الدول الفقيرة من أدنى قدر من الاستقرار السياسى أو الاقتصادى الذى يشجع على الاستثمار فيها حتى يقضوا على مجرد التفكير فى تحرك أموال المسلمين من البنوك الغربية إلى داخل البلاد الإسلامية إذا تنبه حكام المسلمين إلى خطورة اللعبة واستيقظت ضمائرهم فى يوم من الأيام !!

وعليه فإن الدول الإسلامية المعاصرة لن تتمكن من تحقيق أدنى قدر من التقدم العلمى أو التقنى أو التنموى إذا هى رضخت لمخططات أعدائها، وقبع كل منها فى داخل الحدود السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى رسمتها القوى الاستعمارية البريطانية أو الفرنسية أو الإيطالية أو الهولندية، والتى تكرسها اليوم القوى الكبرى التى ورثت الاستعمار القديم، والمتمثلة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الروسية.

إن توسيع دائرة الوحدة السياسية والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادى والثقافى والعلمى والتقنى، والاندماج الحقيقى بين جماهير الأمة الإسلامية فى التحام مصيرى هدفه إعلاء كلمة الله فى الأرض، ونصرة دين الله الحق، وتحكيم كتابه وسنة خاتم أنبيائه ورسله (عليهم أجمعين أفضل الصلاة وأزكى التسليم) لم يعد حلماً جميلاً يراود الخواطر والأفكار، بل أضحى ضرورة مصيرية بغيرها لا يمكن أن يكون لهذه الأمة وجود يذكر فى عالم التكتلات السياسية والاقتصادية والعسكرية الذى نعايشه اليوم. فهلا استيقظ حكام العالم الإسلامى من غفلتهم، وتنازلوا عن شىء من أنانيتهم واستكبارهم، وسعوا إلى توحيد العالمين العربى والإسلامى فى وحدة متكاملة ولو على مراحل متتالية ومتأنية متأسين بتجربة الوحدة الأوروبية!! اللهم قد بلغت... اللهم فاشهد.

* * *